



الحاكمة كاثيري هو كول

لنشر فوراً: 2026/2/11

أموالكم في جيوبكم: الحاكمة هو كول تسلط الضوء على مقترحات لخفض تكاليف أسعار تأمين السيارات ومعالجة المطالبات الاحتمالية

اتخاذ خطوات لمكافحة الاحتيال، وتقييد التعويضات المدفوعة للمخالفين، وضمان إعطاء الأولوية للمستهلكين لا لشركات التأمين

المقترحات تُبنى على الجهود المستمرة للحاكمة لجعل ولاية نيويورك أكثر قدرة على تحمل التكاليف وإعادة الأموال إلى جيوب سكان نيويورك المجتهدين

سلطت الحاكمة Kathy Hochul (كاثيري هو كول) الضوء اليوم على مقترحاتها لخفض تكاليف أسعار تأمين السيارات ومعالجة المطالبات الاحتمالية في جميع أنحاء ولاية نيويورك. تتخذ الحاكمة خطوات منطقية لمكافحة الاحتيال، وتقييد التعويضات المدفوعة للمخالفين، وضمان إعطاء الأولوية للمستهلكين لا لشركات التأمين. تُبنى هذه المقترحات على الجهود المستمرة للحاكمة Hochul (هو كول) لجعل الولاية أكثر قدرة على تحمل التكاليف وإعادة الأموال إلى جيوب سكان نيويورك المجتهدين.

"بالنسبة لمعظم الناس، فإن تأمين السيارات ليس رفاهية - بل هو ضرورة، خاصة هنا في لونغ آيلاند حيث يعتمد الناس على سياراتهم للذهاب إلى العمل أو المدرسة أو حتى التسوق لشراء البقالة"، قالت الحاكمة Hochul (هو كول). "ستساهم هذه المقترحات المنطقية في القضاء على الجهات الفاعلة السيئة التي ترفع تكلفة تأمين السيارات وتضع هذا العبء المالي على عاتق سكان نيويورك الأبرياء والمجتهدين."

يدفع سكان نيويورك بعضاً من أعلى معدلات التأمين على السيارات في البلاد — حيث يبلغ مجموعها ما يزيد قليلاً على 4,000 دولار سنوياً في المتوسط، أي ما يقارب 1,500 دولار فوق المتوسط الوطني. ترتفع معدلات التأمين على السيارات نتيجة مزيج من الاحتيال، والدعاوى القضائية، والثغرات القانونية، ونقص في تطبيق القوانين، حيث تؤدي الحوادث المفتعلة والاحتيال المرتبط بالتأمين إلى زيادة أقساط الجميع بما يصل إلى 300 دولار سنوياً في المتوسط وفقاً لبعض التقديرات.

التصدي للاحتيال لخفض الأسعار لسكان نيويورك العاديين

يقوم ممثلون متطورون بشكل متزايد بتدبير حوادث معقدة، مصممة للسماح بالحصول على مدفوعات "الجائزة الكبرى" من شركات التأمين أو أحكام هيئة المحلفين، وهذه عمليات الاحتيال أصبحت أكثر انتشاراً. في عام 2023، وقع 1,729 حادثاً مفتعلاً في ولاية نيويورك، ما يجعلها تحتل المرتبة الثانية على مستوى البلاد في عدد حوادث الاحتيال المفتعل. أبلغت شركات التأمين في عام 2025 عن ما مجموعه 43,811 حادثة يُشتبه بأنها عمليات احتيال على تأمين المركبات إلى مكتب مكافحة الاحتيال على التأمين (Insurance Frauds Bureau) التابع لإدارة الخدمات المالية في ولاية نيويورك (New York State Department of Financial Services, DFS)، في 2025. يمثل هذا ارتفاعاً من 24,238 حالة اشتباه في الاحتيال على تأمين المركبات في عام 2020، أي بزيادة قدرها 80 بالمائة خلال خمس سنوات.

لمكافحة هذه الجهود الإجرامية المنظمة، تتبنى الحاكمة Hochul (هو كول) نهجاً شاملاً على مستوى الحكومة للتصدي للاحتيال في التأمين على السيارات، بما في ذلك:

- إعادة تنشيط مجلس الولاية لمنع سرقة المركبات والاحتياط في التأمين، وتمكينه من دعم القدرة على التحقيق في الاحتياط على التأمين وملاحقة مرتكبيه في جميع أنحاء الولاية.
- تشريع يضمن تمكين المدعين العامين من السعي لفرض عقوبات جنائية ضد أي شخص مسؤول عن تنظيم حادث مفتعل، وليس فقط الشخص الذي كان خلف عجلة القيادة
- التعاون مع المدعين العامين في مختلف أنحاء نيويورك للمساعدة في بناء قضايا تضع حدًا للاحتياط المنظم الذي يستنزف سكان نيويورك من خلال رفع أسعار التأمين
- تعزيز الجهود لمواجهة مقدمي الخدمات الطبية الذين يشاركون في الاحتياط من خلال المصادقة على تشخيصات طبية زائفة تؤدي إلى تعويضات ضخمة
- اتخاذ إجراءات ضد سائقي نيويورك الذين يسجلون مركباتهم بشكل غير قانوني في ولايات أخرى، مما يقلل بصورة مصطنعة من تغطيتهم ويزيد التكاليف على سائقي نيويورك الملتزمين بالقانون

تعزيز برامج مكافحة الاحتياط لدى شركات التأمين

يُعيد القانون الحالي قدرة شركات التأمين على حماية عملائها الملتزمين بالقانون من الاحتياط وإساءة الاستخدام، وذلك من خلال تحديد المهلة المسموح بها لاكتشاف حالات الاحتياط والإبلاغ عنها بـ 30 يومًا فقط. لضمان كشف الاحتياط ومعاقبة مرتكبيه، ستعمل الحاكمة Hochul (هوكول) على زيادة الفترة الزمنية الممنوحة لشركات التأمين للإبلاغ عن الاحتياط، وتقليل العوائق أمام رفع دعاوى الاحتياط في المحكمة، مما يمنح شركات التأمين وقتًا أطول للتحقيق في المطالبات وتجنب دفع المطالبات الاحتياطية. سيسعى التشريع إلى تحقيق توازن بين زيادة المرونة في مكافحة الاحتياط والحفاظ على الحماية الأساسية للمستهلكين.

تقييد التعويضات للأفراد المنخرطين في سلوك غير قانوني وقت وقوع الحادث

عندما يكون السائقون منخرطين في سلوك غير قانوني وقت وقوع الحادث، فلا ينبغي أن يتمكنوا من الحصول على تعويضات كبيرة من شركات التأمين. ومع ذلك، يسمح القانون الحالي للأفراد الذين يرتكبون جرائم، بما في ذلك القيادة تحت تأثير الكحول أو المخدرات، بالحصول على تعويضات سخية عن الأضرار غير الاقتصادية، مثل الألم والمعاناة والضيق العاطفي، والتي يتم دفعها من أقساط التأمين التي يدفعها السائقون الملتزمون بالقانون. ستقوم الحاكمة Hochul (هوكول) بوضع حد أقصى للتعويضات عن هذه الأنواع من الأضرار غير الاقتصادية للسائقين الذين يستخدمون أو يقودون سيارة أثناء ارتكابهم سلوكًا إجراميًا وقت وقوع الحادث، بما في ذلك سائقي السيارات غير المؤمن عليهم، والأفراد المدانين بالقيادة تحت تأثير الكحول أو المخدرات وقت وقوع الحادث، والأفراد الذين يرتكبون جنائية أو يفرون منها وقت وقوع الحادث.

تقييد التعويضات للأفراد الذين تقع عليهم المسؤولية "في الغالب" في التسبب بحادث

تعتبر نيويورك من بين أقلية من الولايات التي تسمح للسائقين الذين يعتبرون "مذنبين في الغالب" في حادث ما بالحصول على تعويضات واسعة النطاق، بما في ذلك التعويضات غير الاقتصادية. هذا يعني أنه في نيويورك، حتى السائق الذي يُعتبر مسؤولاً بشكل رئيسي عن الحادث يمكنه الحصول على تعويض كبير عن ذلك الحادث. تتبنى معظم الولايات قواعد منطقية لا تسمح باسترداد التعويضات إلا إذا لم يكن المدعي مسؤولاً بشكل أساسي عن الحادث. تسعى الحاكمة إلى إدخال تغييرات على قوانين الولاية تحد من التعويضات التي يمكن أن يحصل عليها السائق إذا كان هو المتسبب الرئيسي في الحادث، مما يُدخل معيارًا للمساءلة بشأن من يحصل على التعويض من شركة التأمين بعد وقوع الحادث.

تشديد معيار الإصابة الجسدية

يسمح قانون التأمين بدون خطأ في نيويورك للأفراد الذين أصيبوا بجروح خطيرة في حادث سيارة بتقديم مطالبات للحصول على تعويضات تتجاوز مجرد سداد النفقات الطبية أو الأجر المفقود المرتبطة بالإصابة. يهدف هذا التعويض الإضافي إلى تقديم الدعم عن الأضرار غير الاقتصادية، مثل الألم والمعاناة التي يعاني منها الضحايا المصابون بإصابات خطيرة. إن التعريف القانوني للإصابة الخطيرة في نيويورك غامض حالياً، ويتم تطبيقه بشكل غير متسق، ويمكن أن يشمل إصابات مؤقتة لا تؤدي إلا إلى إبعاد الفرد عن العمل لفترة قصيرة بعد وقوع الحادث.

ستقوم الحاكمة Hochul (هوكول) بإصلاح عتبة الإصابة الخطيرة من خلال اقتراح معايير طبية موضوعية وعادلة لما يُعتبر إصابة خطيرة. سيساهم هذا الإصلاح في تجنب التقاضي غير الضروري والمكلف، وسيساعد في منع الأفراد من استغلال النظام للحصول على تعويضات لا تتناسب مع شدة إصابتهم، مما يؤدي إلى رفع أسعار التأمين للجميع.

إصلاح نظام المسؤولية المشتركة والمتعددة

في نيويورك، في قضايا الإصابات الشخصية الناجمة عن حوادث السيارات التي يكون فيها أكثر من مدعى عليه، يمكن تحميل كل مدعى عليه المسؤولية عن كامل مبلغ الأضرار غير الاقتصادية، بغض النظر عن تحديد مسؤوليته، إذا لم يدفع المدعى عليهم الآخرون.

ستنضم نيويورك إلى 28 ولاية أخرى في اعتماد قاعدة تُعَبِّر هذا المعيار بالنسبة للمدعى عليهم الذين تقل نسبة مسؤوليتهم عن 50 بالمائة، بحيث يُحْمَلون المسؤولية فقط عن الأضرار التي تسببوا بها. سيسمح ذلك لشركات التأمين بتسعير الأقساط بمستويات أقل، لأنها ستضطر فقط إلى احتساب الأضرار التي تسبب بها الأشخاص المؤمن عليهم.

ضمان استفادة المستهلكين، وليس شركات التأمين، من وفورات التكاليف

منذ سبعينيات القرن الماضي، حافظت إدارة الخدمات المالية (DFS) على قانون الأرباح الزائدة باعتباره حماية أساسية للمستهلكين ضد شركات التأمين على السيارات التي تحقق أرباحاً مفرطة على حساب المستهلكين. يعمل هذا القانون بمثابة "قاطع دائرة" من خلال إلزام شركات التأمين على السيارات بإعادة أي أرباح تتجاوز حدًا معينًا مباشرةً إلى حاملي وثائق التأمين. على الرغم من أن شركات التأمين قد تكبدت خسائر صافية مؤخرًا، إلا أنه من المتوقع أن تؤدي الإصلاحات المقترحة أعلاه لقانون تأمين السيارات إلى خفض تكاليف التغطية بشكل كبير. إذا تم إقرار هذه الإصلاحات، ستوجه الحاكمة Hochul (هوكول) إدارة الخدمات المالية (DFS) لإعادة النظر في قانون الأرباح الزائدة، لا سيما عتبة التفعيل الحالية، بما يضمن إعطاء الأولوية للمستهلكين.

زيادة الشفافية لحملة وثائق التأمين في سوق التأمين على السيارات

كثيرًا ما ترتفع معدلات التأمين على السيارات لحملة وثائق التأمين من دون تفسير، أو من دون ارتباط بأي تغيير ملموس في السياق. في ظل ارتفاع المعدلات، يستحق سكان نيويورك أن يفهموا متى ولماذا ترتفع أقساط التأمين الخاصة بهم. ستعمل الحاكمة على تعزيز الشفافية من خلال إلزام شركات التأمين بإخطار حملة الوثائق بأي تغييرات في المعدلات وشرح أسباب حدوث هذه التغييرات.

تحسين الحوافز للقيادة الآمنة

مع الحرص على منع المستغلين من التلاعب بالنظام، ينبغي لشركات التأمين أيضًا أن تبحث عن فرص لمكافحة السائقين الملتزمين بالقوانين والذين يحافظون على سلامتهم وسلامة الآخرين. تسعى الحاكمة Hochul (هوكول) إلى خفض تكاليف التأمين من خلال إشراك السائقين كشركاء في جهودها لجعل طرقنا أكثر أمانًا، مستفيدةً من التكنولوجيا لخفض معدلات التأمين. ستلزم الحاكمة شركات التأمين بتقديم خصومات على معدلات التأمين عندما يختار السائقون طوعًا الاشتراك في برامج ثبت أنها تقلل من القيادة غير الآمنة ومن الاحتيال.

قال Jason A. Richberg (جيسون أ. ريتشبيرج) زعيم الأقلية في المجلس التشريعي لمقاطعة سوفولك، "بشكل عام،

يتعرض سكان نيويورك للضرب في المكان الذي يؤلمهم أكثر - محافظهم - ومن الضروري أن نبذل كل ما في وسعنا لتخفيف هذا العبء. في لونغ آيلاند، تعتمد العائلات على سياراتها للذهاب إلى العمل والمدرسة والمواعيد الطبية، ولا ينبغي معاقبتها بدفع أقساط تأمين من بين الأعلى في البلاد بسبب الاحتيال وسوء استخدام النظام. إن تركيز الحاكمة Hochul (هوكول) على قمع الحوادث المفتعلة وسد الثغرات المكلفة سيساعد في خفض أقساط التأمين وسيكون له تأثير ملموس على الميزانيات الشهرية للأسر العاملة. يتعلق الأمر بالقدرة على تحمل التكاليف، والإنصاف، ووضع احتياجات السكان المجتهدين في المقام الأول قبل شركات التأمين."

قال Tom Donnelly (توم دونيلي) عضو المجلس التشريعي لمقاطعة سوفولك، "في جميع أنحاء مقاطعة سوفولك

وولاية نيويورك، التكاليف مرتفعة بالفعل حيث يتعين على الناس معرفة كيف سيتمكنون من دفع فواتير الخدمات العامة والبقالة والرعاية الصحية وغيرها من الضروريات. إن دفع بعض من أعلى أقساط تأمين السيارات في البلاد يجعل الأمر أكثر صعوبة وتحدياً. أشكر الحاكمة Hochul (هوكول) على ريادتها في دراسة كيفية السيطرة على ارتفاع أسعار تأمين السيارات حتى يتمكن سكاننا المجتهدون من الاستمرار في تحمل تكاليف السكن والبقاء هنا."

قال Rich Schaffer (ريتش شافير) المشرف على بلدة بابل، "في لونغ آيلاند، حيث تواجه العائلات بالفعل تكلفة معيشة مرتفعة، فإن ارتفاع أقساط التأمين على السيارات الناجم عن الحوادث المدبرة والاحتيال يزيد من الضغط المالي. تؤدي هذه الاحتمالات إلى زيادة التكاليف على السائقين المسؤولين الذين يلتزمون بالقواعد. أشكر الحاكم Hochul (هوكول) على قيادتها في التصدي للاحتيال التأميني والنضال من أجل إعادة الأموال الحقيقية إلى جيوب سكان لونغ آيلاند."

قال Ibrahim Duman (إبراهيم دومان)، مالك شركة Best Way Auto Collision of Deer Park, Inc.، "إن إدارة ورشة إصلاح هياكل السيارات في لونغ آيلاند تجعلك ترى مدى صعوبة عمل الناس ومدى الإحباط الذي يشعرون به عندما تستمر تكاليف التأمين الخاصة بهم في الارتفاع. ويرجع جزء كبير من ذلك إلى المطالبات الاحتمالية. وهذا يعني أقساط تأمين أعلى للعملاء الذين لم يرتكبوا أي خطأ. أفتّر حضور الحاكم Hochul (هوكول) إلى هنا واهتمامها الجاد بهذه القضية لأنها تؤثر على عملائنا ومجتمعنا في كثير من الأحيان."

قال رئيس تحالف غرف التجارة في مقاطعة سوفولك، Bob Fonti (بوب فونتي)، "إن ارتفاع تكاليف التأمين على السيارات يُضيق الخناق على عائلات لونغ آيلاند والأعمال التجارية الصغيرة، والحاكمة Hochul (هوكول) تتخذ إجراءات ملموسة لمعالجة ذلك. تشمل مقترحاتها التصدي للاحتيال الناتج عن الحوادث المدبرة، وتحديث نظام عدم المسؤولية، وزيادة الشفافية في قطاع التأمين، وهي خطوات عملية ومتوازنة سيشهد في خفض التكاليف مع حماية المطالبات المشروعة. تُعد القدرة على تحمل التكاليف أمراً أساسياً للنمو الاقتصادي، وهذه الإصلاحات تُدرك أن تكاليف التأمين ليست مجرد قضية تخص المستهلكين فحسب، بل هي أيضاً قضية تخص الأعمال التجارية والقوى العاملة."

قال رئيس ومدير عام خدمة النقل في سوفولك، John Corrado (جون كورادو)، "كل دولار يمكننا توفيره في التأمين على السيارات يساعدنا على تقديم خدمة أفضل، وتوفير المال لدافعي الضرائب، ودعم سائقي الحافلات لدينا. نحن ممتنون للحاكم Hochul (هوكول) على إدراكها أن سكان نيويورك لا ينبغي أن يضطروا لدفع أعلى معدلات التأمين على السيارات في البلاد، وعلى شجاعتها في خوض هذه المعركة."

قال Eric Alexander (إريك ألكسندر) مدير تحالف LI Main Street ومنظمة Vision Long Island، "لقد برزت التكلفة العالية للتأمين على السيارات للسكان وأصحاب الأعمال التجارية بشكل متكرر كقضية أثناء محاولتنا التحكم في النفقات. تحية للحاكم Hochul (هوكول) على تقديمها مقترحاً لخفض هذه التكاليف المرهقة ومواءمتها مع الولايات الأخرى."

قال Phil Andrews (فيل أندروز) رئيس غرفة التجارة الأمريكية الأفريقية في لونغ آيلاند، "الاحتمال ليس جريمة بلا ضحايا أبداً. تؤثر تكاليف التأمين المرتفعة على السيارات على الاقتصاد بشكل كبير، وخاصة في مجتمعاتنا هنا في لونغ آيلاند. فهو تقوض الحراك الاقتصادي وتجعل إدارة الأعمال التجارية وتوصيل المنتجات والتنقل إلى العمل والذهاب إلى المدرسة وزيارة العائلة أكثر صعوبة وتكلفة. أثنى على الحاكم Hochul (هوكول) لتصديها للاستغلال والتجاوزات التي ترفع أقساط التأمين، ولعملها على جعل تأمين السيارات في متناول سكان لونغ آيلاند المجتهدين."

قالت Helen Dorado Alessi (هيلين دورادو أليسي) المديرية التنفيذية لجمعية لونغ بيتش لاتينو المدنية، "إن التكلفة العالية للمطالبات الاحتمالية تثقل كاهل الجميع بشكل غير عادل. نحن ندعم قيادة الحاكم في الحد من الاحتمال ومحاسبة المسؤولين عنه للمساعدة في خفض أسعار التأمين لسكان نيويورك العاديين. إن معالجة هذه التكاليف النظامية خطوة ضرورية نحو ضمان تغطية عادلة ومتاحة لجميع السكان. مع ارتفاع تكاليف المعيشة التي أصبحت عبئاً كبيراً، أصبحت العائلات في لونغ آيلاند عرضة للخطر بشكل خاص. بما أن السيارات والشاحنات لا تزال أكثر وسائل النقل موثوقة لمجتمعنا، فإن خفض تكاليف التأمين هذه أمر ضروري لتحقيق الاستقرار الاقتصادي المحلي."

###

سجل للحصول على تحديثات من مكتب الحاكم: ny.gov/signup | أرسل NEW YORK في رسالة نصية إلى 81336

[إلغاء الاشتراك](#)